الوحدة التدريبية الرابعة
احتساب وتحليل مؤشرات القدرات المؤسسية
تطبيقات عملية

مكونات الوحدة التدريبية الرابعة

- تطبيقات عملية لاحتساب مختلف المؤشرات المتعلقة بمجال القدرات المؤسسية تطبيقات عملية لاحتساب وتحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالقدرات المؤسسية، تدور فكرة هذه الوحدة التدريبية حول إكساب المتدربين عدد من المهارات، التي قد تساعدهم في عملية تحديد وقياس مستوى الأداء المؤسسي في مختلف المؤسسات العاملة في المجتمعات المحلية، من خلال عدد من المؤشرات المتعارف عليها دولياً في هذا الصدد .
- بالإضافة إلى تعريف المتدرب بأهم قواعد البيانات الدولية التي تقيس مختلف المؤشرات المتعلقة بالأداء والقدرات المؤسسية "كقاعدة بيانات البنك الدولي" .

المؤشرات المتعلقة بمجلس تقييم أوضاع المؤسسات وقدراتها

- تعرف المؤسسات في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد على أنها "القوانين التي تحكم اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر، مما يترتب عليه تشكيل هيكل الحوافز في التبادل بين البشر: سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ويقصد بهيكل الحوافز تركيبة تكلفة المبادلات وضمان الاستمتاع بالعائد على النشاطات ، من ضمن تفسيرات أخرى.

- على أساس من هذا الفهم تشتمل المؤسسات على كل أنواع القيود التي يبتدعها البشر لتشكيل التفاعل بينهم. ويمكن للقيود أن تكون رسمية كالقوانين والتشريعات التي يسنها الناس، أو غير رسمية كالأعراف المجتمعية والتقاليد والعادات. ويلاحظ في صدد هذا التعريف أن الكلمة الحاسمة هي "القيود". فعلى سبيل المثال تعتبر الدساتير وقوانين الانتخابات أمثلة جيدة "للمؤسسات"، بينما السياسات الجيدة التي يتم اختيارها بواسطة الحكام المستبدين لانعدام القيود على تصرفاتهم لا تعتبر "مؤسسات". كذلك يلاحظ، لأغراض التحليل ، أن من أهم جوانب المؤسسات ديمومة القيود (استمرارية التطبيق) بمعنى اتصافها بعدم القابلية للتغيرات السريعة والدورية.

- وعلى أساس هذا الفهم لما يقصد بالمؤسسات، توضح الأدبيات التطبيقية أنه يمكن التعرف على أربع مجموعات لقياس المؤسسات: مؤشر بيت الحرية، ومؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، ومؤشر الحاكمية ، ومؤشر إدارة الحكم . وسيتم استعراض طريقة القياس تحت كل مجموعة في الأقسام الأربعة التالية ، على التوالي:

مؤشر بيت الحرية :

- يشتمل مؤشر بيت الحرية على مؤشر للحقوق السياسية ومؤشر للحريات المدنية، وبتجميع المؤشرين وأخذ متوسطهما يتم الحصول على مؤشر الحرية.

(أ) مؤشر الحقوق السياسية: يقيس هذا المؤشر المدى الذي يتم فيه اختيار الحكام من خلال آلية انتخابات حرة ونزيهة، ويطرح الأسئلة التالية :

- هل يتم اختيار رئيس البلاد، أو رئيس الحكومة أو من يمثل أي مركز هام في الدولة، عبر انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل يُنتخب أعضاء السلطة التشريعية عبر انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل القوانين الانتخابية عادلة؟
- هل الناخبون قادرون على منح السلطة الحقيقية إلى ممثليهم الذي انتخبوهم بكل حرية؟
- هل يملك الشعب حق الانتماء إلى أحزاب سياسية مختلفة أو إلى تجمعات سياسية متنافسة؟ وهل النظام منفتح على بروز هذه الأحزاب أو التجمعات وسقوطها؟
- هل هناك اقتراع معارض ذو شأن وقوة معارضة موجودة حكما وإمكانية واقية لترفع المعارضة من دعمها أو أن تكسب السلطة عبر الانتخابات؟

- هل الشعب بمنأى عن هيمنة السلطة العسكرية أو القوات الأجنبية أو الأحزاب التوتاليتارية أو السلطة الدينية أو الأوليغارشيات الاقتصادية أو أي مجموعات أخرى ذات نفوذ؟
- هل تتمتع الأقليات الثقافية والعرقية والدينية وغيرها بحق تقرير مصيرها أو بالحكم الذاتي أو الاستقلال الذاتي أو المشاركة عبر وفاق غير رسمي في صنع القرارات؟
- وهل يستشير النظام المواطنين في الدول ذات الأنظمة الملكية التي لا تضم أي حزب ولا تقيم أي انتخابات؟ وهل يشجع مناقشة الشئون السياسية وهل يسمح بالاعتراض على حاكم البلاد؟

(ب) مؤشر الحريات المدنية: يقيس هذا المؤشر مدى تحرّر الناس من تسلط الحكومة، حيث تشتمل الحريات المدنية على حرية التعبير والاعتقاد، وحقوق التنظيم والتجمعات، وحكم القانون وحقوق الإنسان، واستقلال الفرد والحقوق الاقتصادية. ويطرح مؤشر الحريات المدنية الأسئلة التالية:

- ✓ هل وسائل الإعلام أو المطبوعات أو أشكال التعبير الثقافي الأخرى حرة ومستقلة؟
- ✓ هل ثمة نقاشات عامة ومفتوحة ونقاشات خاصة متسمة بالحرية؟
- ✓ هل حرية التجمع والتظاهر متوفرة؟
- ✓ هل هناك حرية للتنظيم السياسي أو شبة السياسي؟
- ✓ هل المواطنون متساوون أمام القانون؟ هل نظامهم القضائي مستقل وعادل؟ هل تحترمهم القوات الأمنية؟
- ✓ هل السجن التعسفي والنفي والتعذيب أمور يمنعها الموالون والمعارضون للنظام على حد سواء؟ وهل هناك حماية من الحروب والعصيان؟
- ✓ هل يتمتع البلد بنقابات حرة ومنظمات للفلاحين أو ما يشاكلها؟ وهل من مساومات جماعية فعالة؟

- ✓ هل توجد منظمات مهنية حرة ومنظمات خاصة؟
- ✓ هل هناك شركات حرة أو تعاونيات حرة؟
- ✓ هل هناك مؤسسات دينية حرة وحرية في التعبير الديني الخاص أو العام؟
- ✓ هل هناك حريات اجتماعية شخصية تتضمن عدة أوجه مثل المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الملكية وحرية التحرك واختيار مكان السكن والزواج وعدد أفراد العائلة؟
- ✓ هل هناك مساواة في الفرص – بما فيها الحماية من الاستغلال والتبعية لمالكي الأراضي وأرباب العمل ورؤساء النقابات والبيروقراطيين وسواها من العوائق الكفيلة بتشويه سمعة البلاد – من حيث توزيع المكاسب الاقتصادية الشرعية؟
- ✓ هل من سبل للاحتماء من الفساد الحكومي واللامبالاة المفرطين؟

- يتم تقييم الحرية تحت أي من المؤشرين بواسطة ميزان تتراوح قيمته من 1 (بمعنى درجة عالية من الحرية) إلى 7 (بمعنى أدنى درجات الحرية)، ويتم الحصول على مؤشر الحرية بأخذ المتوسط البسيط للمؤشرين كما سبقت الإشارة. وعلى أساس مؤشر الحرية يتم تصنيف الدول على النحو التالي:

- **دول حرة:** إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أقل من (2.5) نقطة، ويمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات راقية.
- **دول شبه حرة:** إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من (2.5) نقطة ولكن أقل من (5.5) نقاط، ويمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات متوسطة النوعية.
- **دول غير حرة:** إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من (5.5) نقاط، ويمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات متخلفة أو بدائية.

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

- تقوم مجموعة خدمات المخاطر السياسية بتقييم المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وربما غير المباشر أيضاً، في عدد كبير من الدول في العالم، حيث يتم إعطاء قيمة رقمية (نقاط مخاطر) لكل دولة من الدول ولكل مجموعة من مجموعات المخاطر، بحيث تعكس القيمة الرقمية المتدنية مخاطر كبرى، بينما تعكس القيمة الرقمية العالية مخاطر متدنية. تشتمل أهم مجموعات المخاطر القطرية المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على ما يلي:

- **مخاطر النكوص عن التعاقدات:** (من صفر إلى 10): يقيس مخاطر تعديل التعاقدات التي تبرمها الحكومة مع المقاولين والشركات، وذلك عن طريق نقض أو تأخير أو تعديل حجم المناقصة أو المشروع مهما كانت الأسباب.
- **مخاطر المصادرة:** (من صفر إلى 10): ويقيس مخاطر المصادرة أو التأميم القسري.
- **مخاطر الفساد الإداري:** (من صفر إلى 6): يقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوي التي ينبغي دفعها لصانع القرار للقيام بواجباته الرسمية.
- **مخاطر حكم القانون:** (من صفر إلى 6): يقيس مدى توفر مؤسسات سياسية ناضجة، ونظام قضائي نزيه ومستقل، وتداول سلمي للسلطة السياسية.
- **مخاطر نوعية الإدارة الحكومية:** (من صفر إلى 6): يقيس درجة استقلال الخدمة العامة عن الضغوط السياسية، واستمرارية واستقرار السياسات العامة ودرجة الحيادية والإنصاف في التعيين للوظائف الحكومية ووظائف الخدمة العامة.

- وقد تطور اتجاه عام في الأدبيات التطبيقية نحو استخدام مؤشرات حكم القانون (6 نقاط)، والفساد الإداري (6 نقاط)، ونوعية الإدارة (4 نقاط) وتجميعها في مؤشر مركب للحكم على نوعية المؤسسات (16 نقطة). يوضح دليل استخدام المخاطر القطرية أنه يمكن تصنيف الدول على أساس درجة المخاطر على النحو التالي:

- نقاط مخاطر أقل من 50% من إجمالي نقاط المخاطر: مخاطر مرتفعة للغاية (بمعنى أقل من 8 نقاط للمؤشر المركب).
- نقاط مخاطر بين 50% وأقل من 60% إجمالي نقاط المخاطر: مخاطر مرتفعة (بمعنى بين 8 نقاط وأقل من 9.6 نقطة للمؤشر المركب).
- نقاط مخاطر بين 60% أقل من 70% من إجمالي نقاط المخاطر: مخاطر متوسطة (بمعنى بين 9.6 نقطة وأقل من 11.2 نقطة).
- نقاط مخاطر بين 70% وأقل من 80% من إجمالي نقاط المخاطر: مخاطر متدنية (بمعنى بين 11.2 نقطة وأقل من 12.8 نقطة للمؤشر المركب).
- نقاط مخاطر بين 80% وأكثر من إجمالي نقاط المخاطر: مخاطر متدنية للغاية (بمعنى 12.8 نقطة وأكثر للمؤشر المركب).

مؤشر الحاكمية :

- في سلسلة من المقالات المتخصصة طوّر كوفمان وكراي وزيدو – لوباتن مؤشراً مركباً لإدارة الحكم، استند هذا المؤشر على تجميع مؤشرات فرعية تقوم بإعدادها 31 هيئة متخصصة في هذا المجال. ولأغراض استخدام المؤشرات النوعية تم تعريف الحكم بأنه "التقاليد والمؤسسات التي بواسطتها يتم ممارسة السلطة".
- على أساس هذا التعريف، تم استنباط ثلاثة مجالات لعملية ممارسة السلطة، بمعنى الحكم، هي: عملية اختيار ومراقبة وتغيير الحكومة، وعملية مقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات الصائبة بكفاءة واقتدار، وعملية احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقات التبادلية اقتصاديا واجتماعيا في ما بين الناس.

وقد تم استنباط زمرتين فرعيتين لكل مجال من مجالات ممارسة السلطة على النحو التالي:

- ✓ مجال عملية اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة: يضم كلاً من "التعبير والمحاسبة" و"الاستقرار السياسي والعنف".
- ✓ مجال عملية مقدرة الحكومة: يضم كلاً من "كفاءة واقتدار الحكومة" و"العبء التنظيمي والرقابة".
- ✓ مجال عملية احترام المؤسسات: يضم كلاً من "حكم القانون" و "الفساد السياسي والإداري".

- على أساس هذا التصنيف، تم اختيار عدد كبير من المؤشرات الفرعية، ووزعت على الزمر الفرعية لمجالات عملية ممارسة السلطة، وتم تنميط المؤشرات الفرعية التي تتكون منها الزمر الفرعية للمجالات الثلاثة ليكون متوسط كل منها صفراً والانحراف المعياري لكل منها واحداً، ولتتراوح قيم كل مؤشر بين - 2.5 - لتعبر عن أعلى درجة من التطور المؤسسي - وسالب 2.5 - لتعبر عن أدنى درجة للحالة المؤسسية).

مؤشر إدارة الحكم :

- طور البنك الدولي (2004) في تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" مؤشراً مركباً لنوعية إدارة الحكم، اشتمل على مؤشرين مركبين هما: مؤشر المساءلة العامة، ومؤشر نوعية الإدارة. حيث تم تنميط المؤشرات بحيث تتراوح قيمتها من صفر (نوعية أدنى) إلى واحد (نوعية راقية).

- **(أ) مؤشر المساءلة العامة:** يقيم هذا المؤشر، الذي يعتمد على 12 مؤشراً فرعياً تم تجميعها من مختلف المصادر، مستوى الانفتاح السياسي للمؤسسات السياسية في بلد معين، ومدى المشاركة السياسية التنافسية والعادلة والحرة فيه، كما يقيّم مدى احترام الحريات المدنية والتقيد بها وعدم خضوع الصحافة وصوت المواطن للقيود والاعتداء والمضايقة والرقابة. ويأخذ هذا المؤشر في عين الاعتبار درجة شفافية الحكومة وتجاوبها مع شعبها والمساءلة السياسية في الإطار العام. وتشتمل المؤشرات الفرعية على ثلاثة مؤشرات من مصدر بيت الحرية وسبعة مؤشرات من مصدر مركز التنمية الدولية وإدارة النزعات ومؤشر من كل من مصدر مؤسسة المخاطر السياسية ومصدر البنك الدولي.

- اشتملت المؤشرات المأخوذة من بيت الحرية على مؤشري حقوق السياسة والحريات المدنية (تم تفصيل مكوناتهما في القسم الثاني) ومؤشر حرية الصحافة الذي يطرح، من بين أمور أخرى، الأسئلة التالية:

- ما هي هيكلية نظام تقديم الأخبار؟ ما مدى تأثير القوانين والقرارات الإدارية في فحوى وسائل الإعلام الإخبارية؟
- ما مدى الرقابة والتأثير السياسيين في فحوى الأنظمة الإخبارية؟
- ما هي التأثيرات الاقتصادية التي تفرضها الحكومة أو المقاولون المستقلون على فحوى الأخبار؟
- ما هي الخروقات الموجهة ضد الإعلام، بما فيها الاغتيالات والاعتداءات الجسدية والمضايقات وممارسة الرقابة عليها؟

اشتملت المؤشرات المأخوذة من مركز التنمية الدولية وإدارة المنازعات على ما يلي:

- **الأداء السياسي التشاركي:** يُقيّم هذا المؤشر الانفتاح العام لدى المؤسسات السياسية.
- **تنظيم التوظيف الإداري:** يُقيّم هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة التدابير المؤسساتية لأجل توزيع مهام السلطة التنفيذية.
- **تنافسية التوظيف الإداري:** يُقيّم هذا المؤشر مدى اختيار الموظفين الإداريين بانتخابات تنافسية.
- **انفتاح التوظيف الإداري:** يُقيّم هذا المؤشر مدى توفر بلوغ المناصب الإدارية الرفيعة للجميع والأحقية المبدئية لجميع الأشخاص الناشطين سياسياً بأن يحتلوا تلك المناصب عن طريق عملية انتخابية منظمة.

- **تقييد الموظفين الإداريين:** يُقيّم هذا المؤشر القيود المفروضة على كبار الموظفين والإداريين وعلى سلطتهم في اتخاذ القرارات، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات. وتستطيع "مجموعات المساءلة" أن تفرض تلك القيود.
- **تنظيم المشاركة:** يُقيّم هذا المؤشر تنظيم المشاركة، إن كانت هناك ثمة قواعد ملزمة متعلقة بإمكانية وزمن وكيفية التعبير عن التفصيلات السياسية. وتشير النقاط المرتفعة إلى أن مجموعات سياسية مستقرة وقوية نسبياً تتنافس بانتظام على المراكز ومواقع النفوذ السياسية دون أي لجوء يذكر إلى الإكراه. ويتأكد أن النشاط السياسي لا يستثني أي مجموعة أو قضية أو نشاط سياسي تقليدي.
- **التنافسية في المشاركة:** يُقيّم هذا المؤشر مقدرة المواطنين العاديين على التعبير عن آرائهم السياسية، أو إمكانية التعبير عن تفضيلاتهم السياسية، أو تفضيلهم زعماء معينين في المعترك السياسي.

- **ومن مصدر مؤسسة المخاطر السياسية**، أخذ مؤشر المساءلة الديموقراطية، وهو مؤشر يحدد مدى تجاوب الحكومة مع شعبها، فكلما قلّ هذا التجاوب زاد احتمال سقوط الحكومة، سواء بطريقة سلمية أم بواسطة العنف. وهو لا يتضمن فقط التحقق من وجود انتخابات حرة وعادلة، بل أيضاً مدى إمكانية الحكومة على البقاء في السلطة أو المحافظة على شعبيتها.
- **ومن مصدر البنك الدولي**، أخذ مؤشر الشفافية والمساءلة، وهو مؤشر يُقيم درجة مساءلة جمهور الناخبين والسلطة التشريعية والقضاء للسلطة التنفيذية، من حيث استعمالها للأموال العامة والنتائج التي تحققها. ويحمّل الموظفين التنفيذيين في القطاع العام مسؤولية استعمالهم للموارد وقراراتهم الإدارية والنتائج التي يحققونها. وتعزز المساءلة للموارد وقراراتهم الإدارية والنتائج التي يحققونها. وتعزز المساءلة بمستويها بفضل شفافية صانعي القرارات والمؤسسات العامة للتدقيق المالي وعبر شفافية المعلومات ودقتها، وكذلك عبر تدقيق الشعب ووسائل الإعلام في صحة الانتخابات. ومن شأن المساءلة والشفافية الحد من تفشّي الفساد (استغلال المناصب الحكومية بغية تحقيق الربح الشخصي).

- تشتمل المؤشرات الفرعية على مؤشرين من مصدر مؤسسة المخاطر السياسية، وثلاثة مؤشرات من مصدر مؤسسة التراث، وأربعة مؤشرات من مصدر البنك الدولي، ومؤشر من مصدر دجانكوف وأصحابه.
- اشتملت المؤشرات المأخوذة من مؤسسة المخاطر السياسية على مؤشر الفساد ونوعية البيروقراطية ، ويعنى مؤشر الفساد بتقييم الفساد الفعلي أو المحتمل الذي يتخذ شكل المحسوبية المفرطة ومحاباة الأقارب وتخصيص الوظائف وتبادل الخدمات والتمويل السري للأحزاب، والعلاقات الوثيقة المريبة بين السياسيين ورجال الأعمال، بينما يقيس مؤشر البيروقراطية قوة المؤسسات ونوعية الخدمة المدنية، ويقيم بالتالي مدى قوة موظفي الدولة وتمرسهم وكذلك قدرتهم على السيطرة على التعاقبات السياسية دون عرقلة الخدمات الحكومية أو إدخال تغييرات سياسية.

- اشتملت المؤشرات المأخوذة من مؤسسة التراث على مؤشر حقوق الملكية، ومؤشر التنظيمات، ومؤشر السوق السوداء. ويعنى مؤشر حقوق الملكية بتقييم مدى حماية حقوق الملكية الخاصة، ومدى تطبيق الحكومات للقوانين التي تحمي الملكية الخاصة. ويتضمن أيضاً إمكانية انتزاع الملكيات الخاصة. وفضلاً عن ذلك، فإنه يحلل استقلالية القضاء ووجود الفساد داخل القضاء وقدرة الأفراد والشركات على تطبيق العقود. ويقيس مؤشر التنظيمات مدى سهولة تأسيس أو إدارة المصالح التجارية أو صعوبتها، فكلما ازداد عدد القوانين المفروضة على الأعمال التجارية، صعب تأسيس الشركات الجديدة. ويدقق هذا العامل في درجة الفساد الحكومي وفي المساواة في تطبيق القوانين على كافة مجالات الأعمال التجارية. ويتناول مؤشر السوق السوداء قياس نشاط السوق السوداء، الذي يعنى بتدني مستوى الحرية الاقتصادية، بما في ذلك التهريب، وقرصنة الأفكار، والممارسات الاحتكارية في مختلف الأسواق.

- اشتملت المؤشرات المأخوذة من مصدر البنك الدولي على مؤشر حقوق الملكية وإدارة الحكم القائمة على القواعد، ومؤشر نوعية إدارة الموازنة العامة والمال العام، ومؤشر فعالية تعبئة الإيرادات، ومؤشر نوعية الإدارة العامة. يقيّم مؤشر حقوق الملكية مدى تسهيل نشاط الاقتصاد الخاص بفضل نظام قضائي فعال وحكم مرتكز على القواعد، تُحترم وتطبق فيه حقوق الملكية والعقود، ويقيم مؤشر نوعية إدارة الموازنة والمال العام مدى وضوح وموثوقية الموازنة ومدى ارتباطها بأولويات السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى الإقلال من الفقر بالإضافة إلى تقييم أنظمة الإدارة المالية، ودقة التقارير المالية، ووضوح وتوازن الإنفاق العام. ويعنى مؤشر فعالية تعبئة الإيرادات بتقييم البنية الضريبية وتنفيذها على أرض الواقع. ويقيّم مؤشر نوعية الإدارة العامة أنظمة الإدارة المالية الفعالة التي تضمن مطابقة الإنفاق مع الموازنة وجميع الإيرادات المدرجة في الموازنة وتطبيق الرقابة الضريبية.

- ودرجة تنظيم طاقة موظفي الخدمة المدنية في الحكومة المركزية (بمن فيهم العاملون في مجالات التعليم والصحة والشرطة) ليخططوا ويطبقوا سياسة الحكومة ويقدموا الخدمات فعلياً. وتشمل الهيئة المدنية التابعة للحكومة المركزية السلطة التنفيذية المركزية إلى جانب كافة الوزارات والدوائر الإدارية، بما فيها المؤسسات المستقلة، باستثناء القوى المسلحة والمنشآت التي تملكها الدولة والبلديات.
- وأخيراً يُعنى مؤشر عدد الإجراءات الرسمية بتقييم سهولة تأسيس المشروعات الخاصة من جانب عدد الإجراءات التي يفرضها القانون، التي تتمثل في تفاعل المستثمر مع الوزارات المركزية ومكاتب الحكومة المحلية والمحاميين والمدققين الماليين وكتاب العدل.

1. موقع مؤشرات بيت الحرية/ https://freedomhouse.org

مثال: خريطة الحرية في العالم لسنة 2015

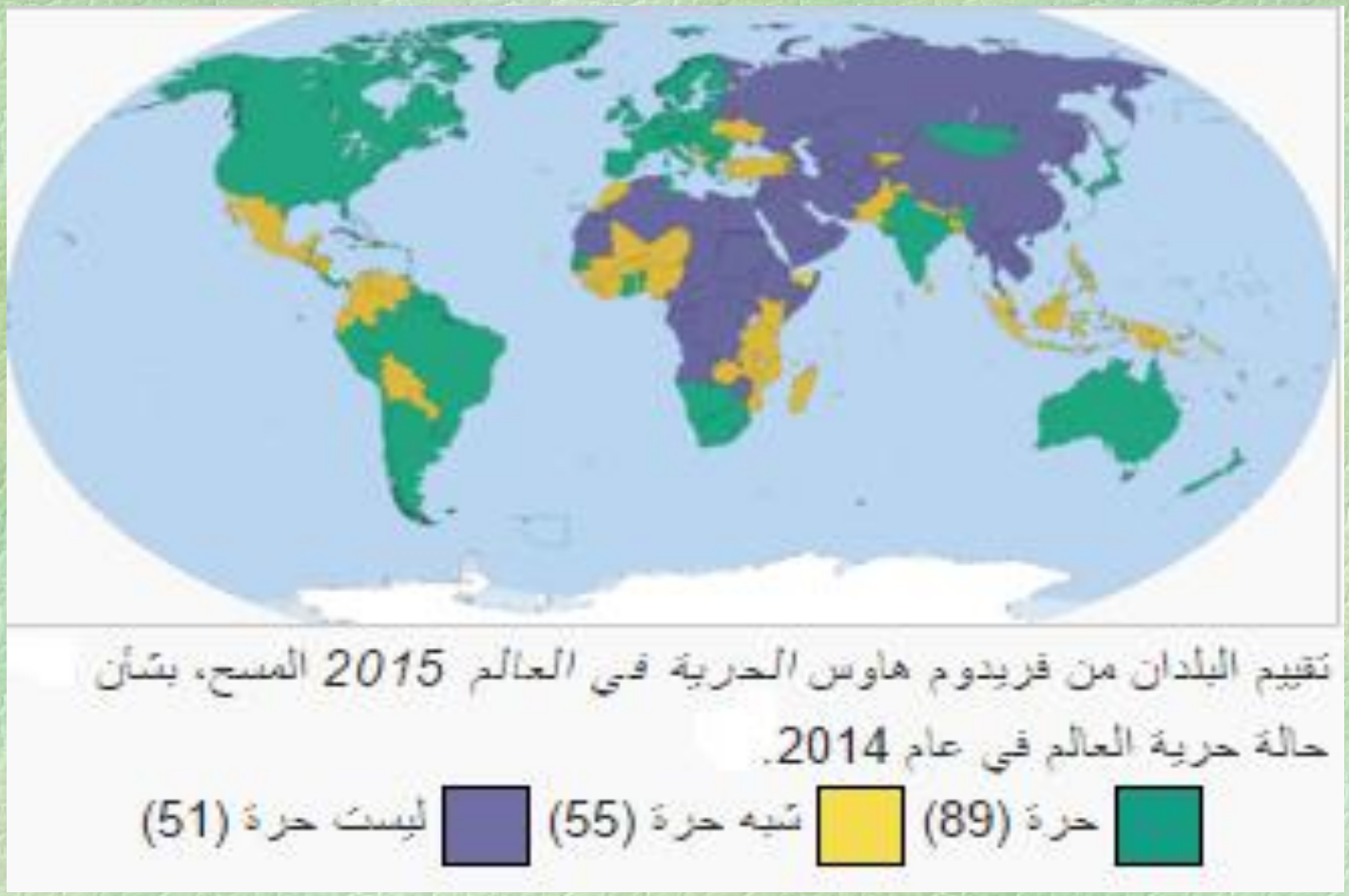

المصدر: https://freedomhouse.org

2. مؤشرات الحاكميـــة/

مثال: مؤشر فعالية الحكومة: المؤشر ما بين -2.5 أدنى فعالية و +2.5 أعلى فعالية		
البلد	1996	**2014**
الإمارات العربية المتحدة	-0.42	**1.48**
قطر	-0.65	**0.99**
البحرين	-0.76	**0.59**
سلطنة عمان	-0.49	**0.29**
المملكة العربية السعودية	-1.39	**0.23**
الأردن	-0.22	**0.13**
تونس	-0.53	**-0.13**
المغرب	-0.36	**-0.14**
الكويت	-0.18	**-0.15**
لبنان	-0.27	**-0.38**
الجزائر	-1.28	**-0.51**
مصر	-0.74	**-0.82**
جيبوتي	-1.00	**-0.97**
العراق	-1.97	**-1.13**
اليمن	-0.71	**-1.41**
ليبيا	-1.43	**-1.64**
المصدر محتسب من: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports		

3. مؤشر إدراك الفساد/ http://www.undp-aciac.org

مثال: تصنيف الدول العربية العالمي حسب مؤشر إدراك الفساد . كلما ارتفع التصنيف كلما قل الفساد .

	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات العربية	65	63	68	68	69
قطر	70	77	72	68	68
البحرين	51	49	51	51	48
عمان	55	53	48	47	47
السعودية	43	47	44	44	46
الأردن	50	47	45	48	45
الكويت	41	45	46	44	43
تونس	42	43	38	41	41
المغرب	33	34	34	37	37
الجزائر	28	29	29	34	36
مصر	28	31	29	32	32
لبنان	25	25	25	30	28
إيران	18	22	27	28	25
اليمن	21	22	21	23	18
سوريا	26	25	26	26	17
العراق	15	15	18	18	16
ليبيا	25	22	20	21	15

المصدر: http://www.undp-aciac.org/ publications/studies/Report

4. مؤشر الدليل الدولي للمخاطر/https://www.prsgroup.com

	1984-1990	1991-2000	2001-2005	2006-2010	2008	2010
الجزائر	61	48.2	48.3	62.4	62.5	61
البحرين	50.5	65.4	74.4	73.4	74	72
مصر	46.3	61.2	64.4	61.3	60.5	59
العراق	32.3	31.4	34.5	35.9	32.5	41.5
الأردن	45.1	66.6	69.8	72	72	70
الكويت	49.0	64	73.6	76.8	78.5	73
لبنان	16.9	51.2	60.6	56.9	56.5	57
ليبيا	38.4	59.5	62	67.3	68	67
المغرب	46.4	66.6	71.1	70.6	68.5	70
سلطنة عمان	55.7	71.2	75.8	76.1	77	74
قطر	50.2	67.7	74.2	73.1	73	73
المملكة العربية السعودية	52.1	65	67.3	69	69	69.5
الصومال	35.1	23.3	27.8	24.5	24	24.5
سودان	25.4	27	43.5	44.13	43.5	41
سوريا	39.3	65	64.2	58.13	57.5	58
تونس	50	68.4	73	72.5	72.5	72
الإمارات العربية المتحدة	45.1	67	75.9	78.88	79.5	78.5
اليمن		60	61.3	60.88	62	56.5

المصدر مجمعة من الموقع:https://www.prsgroup.com/about-us/our-two-methodologies/icrg